دور ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب

خالد ابوالعيد احمد الذيب*
قسم تقنيات العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية بالزاوية ، ليبيا
البريد الالكتروني: kdeeb69@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/9/9م تاريخ القبول 2025/8/8م

The Role of the Audit Bureau in Oversight of the Oil Sector and Combating Smuggling

Khaled Abu Al-Eid Ahmed Al-Dheeb*
Department of Administrative and Financial Science Technologies, Higher Institute of Science and Technology, Zawiya, Libya

Abstract:
The study aimed to examine the role of the Audit Bureau in overseeing the oil sector and combating smuggling through the following key areas: assessing the effectiveness of the Audit Bureau in carrying out its oversight functions over the oil sector from legal and procedural perspectives; identifying the nature of the challenges and obstacles facing the Bureau in its efforts to combat oil smuggling; evaluating the level of institutional coordination between the Audit Bureau and other security and regulatory agencies and its role in reducing smuggling operations; and exploring proposed mechanisms and strategies that could enhance the efficiency of the Audit Bureau in monitoring the oil sector and effectively combating smuggling. The study adopted the descriptive methodology due to its relevance to the study objectives. The key findings of the study are summarized as follows:

- The Libyan Audit Bureau is considered the most effective civilian oversight body in uncovering deficiencies and corruption in the oil sector, despite ongoing political and security challenges.
- Oil smuggling operations persist despite oversight efforts, primarily due to weak coordination among security and regulatory bodies and the absence of a unified executive authority.
- The oversight role of the Audit Bureau sometimes lacks enforcement impact due to the absence of legal deterrents and the existence of a fragmented judicial authority.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

- The increased level of transparency promoted by the Audit Bureau has contributed to raising public awareness and enhancing the role of civil society organizations in addressing corruption risks within the oil sector.

Keywords: Audit Bureau – Oil Sector – Combating Smuggling

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب من خلال المحاور الآتية: التعرف على مدى فعالية ديوان المحاسبة في ممارسة دوره الرقابي على قطاع النفط من الجوانب القانونية والإجرائية، والتعرف على طبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة في جهوده لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته، وايضاً التعرف على مستوى التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى، ودوره في الحد من عمليات التهريب، والتعرف على السبل والآليات المقترحة التي من شأنها تعزيز كفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب بفعالية أكبر، واتبع المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة: وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

- ديوان المحاسبة الليبي يُعد الجهة الرقابية المدنية الأكثر فاعلية في كشف أوجه القصور والفساد في قطاع النفط، رغم التحديات السياسية والأمنية.
- عمليات تهريب النفط مستمرة رغم الجهود الرقابية، ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والرقابية، وغياب سلطة تنفيذية موحدة.
- الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة تفتقر أحيانًا إلى الأثر التنفيذي بسبب غياب أدوات الردع القانونية وازدواجية السلطة القضائية.
- زيادة مستوى الشفافية التي يوفرها ديوان المحاسبة ساهمت في رفع وعي الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني بمخاطر الفساد في قطاع النفط.

الكلمات المقترحة: ديوان المحاسبة_ قطاع النفط_ مكافحة التهريب

مقدمة :

تُعد الثروات الطبيعية من أبرز الركائز الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول، لا سيما تلك التي ترتكز في بنيتها الاقتصادية على موارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي، ويشكّل قطاع النفط تحديداً محوراً أساسياً في اقتصادات العديد من الدول، وخاصة الدول العربية المنتجة، إذ يمثل مصدر دخل رئيسياً يمكّن الحكومات من تمويل

الموازنات العامة وتنفيذ برامج التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وغير أن هذا القطاع الحيوي وعلى الرغم من أهميته الاستراتيجية، يواجه جملة من التحديات البنيوية والإدارية التي تؤثر على كفاءته وفعاليته، ويبرز من بين هذه التحديات انتشار الفساد الإداري، وغياب الشفافية في التعامل مع الإيرادات والعقود، إضافة إلى تنامي ظاهرة تهريب النفط ومشتقاته، وهو ما يؤدي إلى تقليص عوائد الدولة واستنزاف مواردها الطبيعية بصورة غير قانونية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني ويقوّض قدرة الدولة على الاستفادة المثلى من هذه الثروات.

وفي هذا السياق تتعاظم أهمية الدور الرقابي الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وعلى رأسها ديوان المحاسبة، بوصفه الهيئة الرقابية المستقلة المخولة بموجب القوانين الوطنية بمتابعة أداء المؤسسات العامة وضمان حسن إدارة المال العام، ويُعد ديوان المحاسبة أداة حيوية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من مظاهر الفساد، ومن خلال فحص مدى التزام الجهات الحكومية بالقوانين والأنظمة، والكشف عن التجاوزات والمخالفات التي قد تضر بالصالح العام، وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول، لاسيما في القطاعات ذات الحساسية العالية كقطاع النفط، الذي يتطلب شفافية عالية وآليات رقابة فعالة لضمان المحافظة على موارد الدولة وحمايتها من الهدر والنهب والتهريب.

وتُعد ظاهرة تهريب النفط ومشتقاته من الظواهر المقلقة التي تمس عمق الأمن الاقتصادي للدولة، حيث تؤدي إلى خسائر مالية فادحة، وتؤثر على مستويات المعيشة من خلال حرمان الخزينة العامة من موارد كان من الممكن استغلالها في تطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات العامة. كما تسهم هذه الظاهرة في خلق بيئة غير متكافئة للمنافسة داخل السوق المحلي، وتفتح المجال لنمو اقتصاد غير رسمي بعيد عن أعين الرقابة، وتتعاظم خطورة التهريب في السياقات التي تشهد ضعفاً في البنى المؤسسية الرقابية، أو في الدول التي تمر بأوضاع أمنية وسياسية معقدة تحد من قدرة الدولة على بسط نفوذها على كافة المناطق والمنشآت الحيوية.

ومن هذا المنطلق تبدو الحاجة ماسة إلى دراسة مدى فعالية ديوان المحاسبة في مواجهة هذه الظاهرة، وتقييم قدرته على كشف عمليات التهريب، وتحديد الجهات المتورطة فيها، ومتابعتها قضائياً وإدارياً، إلى جانب اقتراح الحلول والتدابير

التصحيحية المناسبة التي تكفل تعزيز آليات الرقابة والحد من الخروقات، ويهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الذي يضطلع به ديوان المحاسبة في قطاع النفط، ومدى نجاحه في أداء مهامه الرقابية والفنية في ظل التحديات الراهنة، ومن خلال دراسة الإطار القانوني المنظم لعمله، ومدى كفاية صلاحياته، فضلاً عن رصد أوجه التعاون أو التداخل مع الجهات الأخرى ذات الصلة، مثل الأجهزة الأمنية، والجمارك، وهيئات مكافحة الفساد.

أولاً- مشكلة الدراسة:

يُعد قطاع النفط من أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية وأهمية في الدول الريعية، إذ يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وأساس تمويل المشروعات التنموية والبنى التحتية، وفي هذا السياق فإن حماية هذا القطاع من مظاهر الفساد المالي والإداري، ومن ممارسات التهريب والعبث بالثروات الوطنية، يمثل أولوية وطنية واقتصادية لا تحتمل التساهل أو التقصير، ومن هنا يبرز الدور المحوري للأجهزة الرقابية، وعلى رأسها ديوان المحاسبة، بوصفه الجهة المسؤولة عن مراقبة الأداء المالي والإداري في المؤسسات العامة، وضمان التزامها بأحكام القانون ومبادئ الشفافية والكفاءة، وغير أن الواقع العملي يكشف عن فجوة قائمة بين ما يُفترض أن يقوم به ديوان المحاسبة من مهام رقابية فعّالة على قطاع النفط، وبين النتائج الفعلية على الأرض، حيث لا تزال عمليات تهريب النفط ومشتقاته تشكل ظاهرة مقلقة، و تتكرر بتواتر لافت، وتُسجل خسائر مالية جسيمة لخزينة الدولة، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على السوق المحلي والعدالة الاقتصادية، و هذه المفارقة بين وفرة الصلاحيات الممنوحة للديوان من جهة، واستمرار التهريب والاختلالات في إدارة القطاع النفطي من جهة أخرى، تطرح تساؤلات جادة حول مدى فعالية ديوان المحاسبة وفاعلية أدواته وآلياته الرقابية، في مواجهة التهريب وضبط الأداء في هذا القطاع الاستراتيجي.

وإن تعقيد بنية قطاع النفط وتشابك الجهات المسؤولة عن إنتاجه وتكريره وتوزيعه، وارتباطه الوثيق بالمصالح السياسية والاقتصادية الكبرى، وكلها عوامل تُصعّب من مهمة الرقابة وتزيد من التحديات أمام ديوان المحاسبة، فالتلاعب في الإنتاج، أو التهريب عبر المنافذ الحدودية، أو التلاعب في التعاقدات والاتفاقيات النفطية، لا يتم غالباً بمعزل عن تواطؤ بعض الجهات النافذة، أو في ظل ضعف

التنسيق بين المؤسسات الرقابية والتنفيذية، وهنا تتجلى مشكلة البحث الأساسية في محاولة تحليل أوجه القصور أو التعثر في أداء ديوان المحاسبة، والكشف عن العوامل المؤثرة في مدى فعاليته في التصدي لتهريب النفط، ومساءلة الجهات المتورطة، وتصحيح مسارات الإنفاق والإنتاج النفطي.

وكما أن الإطار القانوني المنظم لعمل ديوان المحاسبة، وإن كان يوفر له الاستقلالية النظرية، قد يعاني من ثغرات تعوق قدرته على التدخل المباشر أو على إلزام الجهات الخاضعة برقابته بتنفيذ توصياته، وهذا يثير إشكالية قانونية وإدارية تتعلق بمدى قدرة الديوان على فرض سلطته الرقابية عملياً، ومدى تجاوب الجهات النفطية معه، وإمكانية تفعيل دوره في الوقت المناسب قبل وقوع المخالفات وليس فقط بعد رصدها لاحقاً.

ومن جانب آخر فإن مكافحة تهريب النفط تتطلب تكاملًا مؤسسياً، وتنسيقًا فعالًا بين الأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية، وهو ما قد لا يتوفر دائماً في البيئة المؤسسية القائمة، ومما يقلل من فعالية الجهود الرقابية مهما كانت جودتها، وبالتالي تتمثل مشكلة البحث الفرعية أيضاً في غياب المنهجية التكاملية بين ديوان المحاسبة والجهات الأخرى المعنية بمكافحة التهريب، مما يعيق الاستفادة المثلية من إمكانات الديوان ويجعل جهوده غير مكتملة الأثر.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1. ما مدى فعالية ديوان المحاسبة في ممارسة دوره الرقابي على قطاع النفط من الناحية القانونية والإجرائية؟
2. ما طبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة في مكافحة تهريب النفط ومشتقاته؟
3. إلى أي حد يسهم التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى في الحد من عمليات التهريب؟
4. ما هي السبل والآليات المقترحة لتعزيز كفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب بشكل أكثر فاعلية؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى فعالية ديوان المحاسبة في ممارسة دوره الرقابي على قطاع النفط من الجوانب القانونية والإجرائية.

2. التعرف على طبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة في جهوده لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته.
3. التعرف على مستوى التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى، ودوره في الحد من عمليات التهريب.
4. التعرف على السبل والآليات المقترحة التي من شأنها تعزيز كفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب بفعالية أكبر.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

- **الأهمية النظرية** :

1. يساهم البحث في إثراء المعرفة العلمية حول فعالية أجهزة الرقابة العليا، وخصوصاً ديوان المحاسبة، في بيئات اقتصادية تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل.
2. يوفر إطارًا تحليليًا يمكن الاستناد إليه لفهم مدى كفاءة الأساليب الرقابية المتبعة في كشف ومكافحة عمليات التهريب في القطاعات الحيوية.
3. يُعزز الفهم النظري للعلاقة بين الرقابة والمساءلة في ظل وجود تحديات إدارية وتشريعية تعيق العمل الرقابي.
4. يفتح المجال أمام الباحثين لتطوير دراسات مقارنة بين ديوان المحاسبة وجهات رقابية مماثلة في دول أخرى، مما يدعم تطوير نظرية رقابية متكاملة.

- **الأهمية التطبيقية :**

1. يمكّن الجهات المعنية، خصوصاً ديوان المحاسبة، من مراجعة أدائها وتحسين أدواتها الرقابية في قطاع النفط لمكافحة الفساد والتهريب.
2. يساعد واضعي السياسات على التعرف إلى الثغرات التنظيمية والإجرائية التي تُستغل في تهريب النفط، واقتراح حلول لمعالجتها.
3. يدعم تعزيز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية، من خلال توصيات عملية قابلة للتنفيذ.
4. يسهم في حماية المال العام من خلال توجيه الجهود الرقابية نحو نقاط الضعف الحقيقية في إدارة وتوزيع الموارد النفطية.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

أولاً- ديوان المحاسبة:

ديوان المحاسبة هو جهاز رقابي مستقل يتولى فحص ومراجعة الحسابات الختامية، والتحقق من مطابقة الإنفاق للقوانين والأنظمة، ويرفع تقاريره للسلطات العليا بهدف الحفاظ على المال العام وتحقيق الرقابة المالية على مؤسسات الدولة.[1]

ثانياً- الرقابة المالية:

الرقابة المالية هي عملية مستمرة تهدف إلى التأكد من أن الموارد المالية تُدار وتُنفق وفقًا للخطط المعتمدة، وتخضع للوائح والقوانين، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة والشفافية وحماية المال العام.[2]

ثالثاً- قطاع النفط:

قطاع النفط يُقصد به جميع الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستخراج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية، ويُعد من القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول الريعية بشكل كبير في تمويل موازناتها العامة.[3]

رابعاً- التهريب:

التهريب هو إدخال أو إخراج سلع (ومنها النفط ومشتقاته) من وإلى الدولة بطريقة غير مشروعة بهدف التهرب من القيود القانونية أو الجمركية، مما يترتب عليه أضرار اقتصادية وأمنية جسيمة.[4]

خامساً- الفعالية الرقابية:

الفعالية الرقابية تشير إلى مدى قدرة الجهاز الرقابي، كديوان المحاسبة، على تحقيق أهدافه في كشف التجاوزات، تصحيح الانحرافات، وضمان الالتزام بالأنظمة، من خلال أدوات فاعلة وتقارير مؤثرة وتوصيات قابلة للتنفيذ.[5]

أولاً- فعالية ديوان المحاسبة في ممارسة دوره الرقابي على قطاع النفط من الناحية القانونية والإجرائية:

يشكل ديوان المحاسبة في الدول التي تعتمد على النفط كركيزة أساسية لاقتصادها أداة مركزية لمراقبة أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وضمان التزامه بالمعايير القانونية والإدارية المتعارف عليها. وتنبع أهمية دوره الرقابي من أن قطاع النفط، بحكم طبيعته الريعية، يمثل أحد أكثر القطاعات عرضة لمخاطر الفساد المالي، والتجاوزات الإدارية، والتهريب، والتلاعب في العقود والتوريدات، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى

ديوان المحاسبة باعتباره صمام الأمان الذي يضمن الاستخدام الرشيد للمال العام، والحفاظ على موارد الدولة من الهدر أو الاستغلال غير المشروع وفعالية ديوان المحاسبة تُقاس من خلال جملة من المؤشرات التي تتعلق بطبيعة الإطار القانوني الذي ينظم عمله، والصلاحيات المخولة له، وآليات العمل المتبعة داخله، ومدى قدرته على الوصول إلى المعلومات، والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، ومن الناحية القانونية غالبًا ما يُستند إلى القوانين الوطنية المنظمة لعمل الديوان، والتي تمنحه صفة الاستقلال المالي والإداري، وتمكّنه من فحص كافة حسابات المؤسسات العامة، وبما في ذلك شركات النفط الوطنية، والشركات الخاصة التي تُبرم عقودًا مع الدولة أو تستفيد من الأموال العامة، ويمنح القانون الديوان الحق في مراجعة العقود، والتحقيق في المخالفات، ورفع تقارير دورية إلى السلطات العليا، وفي بعض الأحيان إلى السلطة التشريعية، وذلك في إطار تعزيز الشفافية والمساءلة.(6)

ورغم هذه الصلاحيات الواسعة على المستوى النظري، إلا أن التطبيق العملي كثيرًا ما يكشف عن وجود فجوة بين النص القانوني والممارسة الفعلية، ففعالية الديوان غالبًا ما تتأثر بطبيعة البيئة السياسية والإدارية التي يعمل فيها، ومدى احترام السلطة التنفيذية لاستقلاليته، واستجابتها لتوصياته وملاحظاته، وفي حالات عديدة، يواجه الديوان عراقيل في الوصول إلى البيانات التفصيلية، خاصة في العقود النفطية التي تكون خاضعة لاعتبارات أمنية أو سياسية، أو يتم توقيعها مع شركات دولية ضمن أطر تفاوضية تفتقر للشفافية، وكما أن بعض الجهات قد تتذرع بالسرية أو حساسية المعلومات لرفض التعاون الكامل مع الديوان، ومما يحدّ من قدرته على أداء دوره الرقابي بصورة فعالة.

ومن الناحية الإجرائية يعتمد ديوان المحاسبة على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تُمكّنه من ممارسة رقابته على قطاع النفط، وتشمل هذه الإجراءات مراجعة الحسابات الختامية والتقارير المالية للمؤسسات النفطية، والتحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في جميع مراحل الإنتاج والتسويق والتصدير، وكما يقوم الديوان بإجراء زيارات ميدانية، وتدقيقات تفصيلية في الوثائق والمستندات، وتحقيقات داخلية عند الاشتباه بوجود مخالفات، وتتطلب هذه المهام وجود كادر بشري متخصص يمتلك خبرة كافية في المجالات المالية والفنية والقانونية المرتبطة بصناعة

النفط، وهو ما يمثل تحديًا آخر أمام فعالية الديوان، وحيث أن نقص الكوادر المتخصصة قد يؤدي إلى تقارير سطحية لا تعكس الواقع بدقة.(7)

وإلى جانب ذلك فإن محدودية الموارد التقنية، وغياب قواعد بيانات متكاملة، قد يعيق عمليات الرقابة الفعالة، ولا سيما في قطاع معقد ومتشعب كقطاع النفط، وكما أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية والخارجية، وضمان تكاملها في إطار منظومة شاملة تعزز من فعالية ديوان المحاسبة، وتُقلل من فرص التلاعب أو التحايل الإداري ويضاف إلى ذلك أن بعض الإجراءات قد تتسم بالبيروقراطية، ومما يُبطئ عمليات التدقيق ويؤخر إصدار التوصيات، وهو ما ينعكس سلبًا على توقيت اتخاذ القرار وتصحيح الانحرافات.

ومن القضايا التي تؤثر في الفعالية الرقابية أيضًا هو غياب آليات إلزامية لتنفيذ توصيات ديوان المحاسبة، إذ إن الكثير من هذه التوصيات تبقى حبرًا على ورق ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية لتنفيذها، وفي ظل غياب مساءلة فعلية للجهات التي تتجاهل هذه التوصيات، فإن وظيفة الديوان الرقابية تفقد جانبًا مهمًا من قوتها الردعية، وتتحول إلى وظيفة تقارير وملاحظات دون أثر فعلي على الواقع المؤسسي،وكما أن غياب التنسيق الكافي بين الديوان والسلطات القضائية المختصة قد يحد من قدرة الديوان على متابعة المخالفات التي ترقى إلى مستوى الجرائم الاقتصادية.

ورغم هذه التحديات فإن هناك بوادر إيجابية تشير إلى إمكانية تعزيز فعالية ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط، خاصة إذا ما تم العمل على تحديث القوانين الناظمة لعمله، وتمكينه من أدوات تكنولوجية متطورة، وتعزيز استقلاليته بشكل فعلي، وتوفير التدريب المستمر للكوادر العاملة فيه، فاعتماد ديوان المحاسبة على منهجيات تدقيق متقدمة، مثل التدقيق المبني على المخاطر، وتحليل البيانات الضخمة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأنماط غير السليمة، يمكن أن يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة التقارير.(8)

وفي الختام يمكن القول إن فعالية ديوان المحاسبة في ممارسة دوره الرقابي على قطاع النفط من الناحية القانونية والإجرائية، تتوقف على مدى توفر بيئة مؤسسية داعمة، وإطار تشريعي واضح ومرن، وآليات تنفيذ قوية تضمن تحويل النتائج الرقابية إلى إجراءات تصحيحية فعلية، وكما أن تعزيز ثقافة الشفافية داخل مؤسسات الدولة، وزيادة وعي القيادات بأهمية الالتزام بالضوابط القانونية والإدارية، يمثل عاملًا حاسمًا

في دعم جهود الديوان وضمان فعاليته في حماية المال العام ومكافحة الفساد في هذا القطاع الحيوي.

ثانياً- طبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة في مكافحة تهريب النفط ومشتقاته:

يمثل تهريب النفط ومشتقاته إحدى الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي تهدد استقرار الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، حيث يؤدي هذا النشاط غير المشروع إلى استنزاف الثروات الوطنية وتقويض القدرة المالية للدولة، فضلاً عن تشويه هيكل السوق، وإضعاف المنافسة، وزيادة العبء على المواطنين، ومن هنا تبرز أهمية الدور الرقابي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة بوصفه أحد أهم الأجهزة الرقابية العليا المكلفة بمتابعة أداء المؤسسات العامة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، إلا أن الواقع العملي يُظهر أن ديوان المحاسبة يواجه تحديات جسيمة ومعوقات متعددة تحول دون قيامه بدوره بكفاءة في مجال مكافحة تهريب النفط ومشتقاته، سواء على مستوى الإطار المؤسسي أو على صعيد القدرات الفنية واللوجستية أو حتى في بيئة التعاون المؤسسي التي يفترض أن تدعمه.[9]

أول وأبرز هذه التحديات يتمثل في الإطار القانوني الذي يحكم عمل ديوان المحاسبة، والذي قد لا يكون كافياً أو مرناً بالشكل الذي يمكّنه من التدخل الفعّال في القضايا المرتبطة بتهريب النفط وفي بعض الدول يقتصر دور الديوان على مراجعة الحسابات وتقديم الملاحظات والتوصيات، دون أن يمتلك صلاحيات تنفيذية أو قدرة على فرض إجراءات رقابية ملزمة، ومما يجعل دوره غير ذي أثر مباشر في منع عمليات التهريب أو ملاحقة المتورطين فيها، وكما أن بعض القوانين لا تتيح للديوان الوصول الكامل إلى المعلومات المتعلقة بحركة المواد النفطية، خاصة في المراحل التي تسبق التصدير أو تلك التي تقع ضمن مسؤولية الأجهزة الأمنية أو الجهات التنفيذية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى فجوة في تدفق المعلومات الرقابية ويضعف القدرة على تتبع مسارات التهريب.

وكما يواجه ديوان المحاسبة تحديات على مستوى البنية التنظيمية والفنية، تتمثل في محدودية الموارد البشرية المؤهلة التي تمتلك الكفاءة الفنية والمعرفة التقنية الخاصة بصناعة النفط وتجارة المشتقات النفطية، وهي مجالات تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتخصص، وإن التعامل مع قضايا تهريب النفط لا يتطلب فقط فهمًا محاسبيًا وماليًا،

بل يحتاج إلى خبرات فنية دقيقة قادرة على تحليل بيانات الإنتاج والتوزيع والنقل والمخزون، إضافة إلى القدرة على تفسير التفاوتات الفنية والتشغيلية التي قد تكون مؤشرات أولية على وجود عمليات تهريب، وفي غياب هذه الكفاءات المتخصصة، فإن ديوان المحاسبة يجد نفسه أمام تحدٍ حقيقي في التقييم الموضوعي للمعلومات، ما ينعكس سلبًا على جودة تقاريره ومصداقية مخرجاته الرقابية.(10)

وإضافة إلى ذلك تمثل محدودية الأدوات التكنولوجية المستخدمة في العمليات الرقابية أحد المعوقات الجوهرية التي تحد من فعالية الديوان في مكافحة تهريب النفط، في عصر يعتمد فيه التهريب على شبكات معقدة وتقنيات متطورة، ولم يعد كافيًا أن تُمارس الرقابة بالوسائل التقليدية يحتاج ديوان المحاسبة إلى أنظمة رقمية متقدمة قادرة على رصد حركة المشتقات النفطية في الوقت الفعلي، وربط البيانات بين الجهات المعنية مثل شركات الإنتاج والنقل والتوزيع والجمارك، بما يسمح بتحليل الفجوات والأنماط غير الطبيعية في السجلات، ومع ذلك فإن كثيرًا من الأجهزة الرقابية لا تزال تعاني من غياب بنية تحتية رقمية متكاملة، وتعتمد في عملها على تقارير ورقية أو بيانات مجزأة، الأمر الذي يعرقل تتبع المعاملات النفطية بدقة وفعالية.

وفي سياق آخر يبرز غياب التنسيق المؤسسي الفعّال كعائق كبير أمام ديوان المحاسبة في سعيه لمكافحة التهريب، فعملية الرقابة على قطاع النفط تتطلب تضافر جهود العديد من الجهات، مثل وزارة النفط، والجهات الأمنية، وهيئات الجمارك، والنيابات العامة، وهيئات مكافحة الفساد، وغير أن الواقع في العديد من الدول يشهد ضعفًا في آليات التعاون وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية في العمل، أو في بعض الأحيان، وإلى التهرب من المسؤولية، وكما أن ديوان المحاسبة لا يملك غالبًا صلاحية إلزام هذه الجهات بالتعاون الكامل، مما يجعله يعتمد على استجابة طوعية قد تكون جزئية أو متأخرة، وهو ما يؤثر سلبًا على فعالية التدقيق والتحقيقات ذات الصلة بعمليات التهريب.(11)

ويُضاف إلى هذه الإشكاليات عامل آخر بالغ الأهمية، يتمثل في الضغوط السياسية والإدارية التي قد يتعرض لها ديوان المحاسبة أثناء ممارسته لدوره الرقابي في قضايا حساسة مثل تهريب النفط، وفي بعض السياقات قد تكون عمليات التهريب محمية من قبل شبكات مصالح متداخلة تشمل مسؤولين متنفذين أو أطرافًا فاعلة في السلطة، ومما

يجعل من الصعب على الجهاز الرقابي ممارسة عمله بحيادية واستقلالية، وقد تصل هذه الضغوط إلى درجة تقييد الوصول إلى بعض المواقع أو المستندات، أو التأثير على مضمون التقارير الرقابية، أو حتى تعطيل نشرها وتداولها على المستوى العام، وهذه المعوقات تعكس بوضوح الأثر السلبي الذي يمكن أن يُحدثه غياب الإرادة السياسية في تمكين الأجهزة الرقابية من أداء وظائفها باستقلالية وفعالية.

ولعل من التحديات الأخرى التي لا تقل أهمية هي ضعف الإطار الإجرائي المتعلق بمتابعة توصيات ديوان المحاسبة وتنفيذها من قبل الجهات المعنية، فالتقارير الرقابية مهما كانت دقيقة أو شاملة، تظل عديمة الجدوى إذا لم تتبعها إجراءات حاسمة لتصحيح الأوضاع، ومعاقبة المقصرين، وإغلاق الثغرات التي تم استغلالها في عمليات التهريب، وفي الكثير من الحالات، يتم التعامل مع تقارير الديوان بوصفها وثائق استشارية غير ملزمة، الأمر الذي يضعف تأثيره العملي على أرض الواقع، وكما أن انعدام آلية للمساءلة الفورية أو ضعف الرقابة البرلمانية على الجهات التنفيذية، يزيد من احتمالية تجاهل التقارير أو إفراغها من مضمونها الرقابي.

ورغم هذه التحديات الجسيمة، فإن الوعي المتزايد بأهمية الشفافية ومكافحة الفساد، إلى جانب الضغوط الشعبية والدولية المتنامية في هذا السياق، تفتح أمام ديوان المحاسبة فرصة لتوسيع دوره وتعزيز قدراته في مكافحة تهريب النفط، ويمكن للديوان أن يسهم في بناء منظومة رقابية متكاملة من خلال المطالبة بتعديل الأطر القانونية بما يمنحه صلاحيات أوسع، وتطوير أدوات عمله، وتكثيف التعاون مع الجهات المختصة، والمشاركة في إعداد سياسات وطنية شاملة للحد من التهريب، وكما أن الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، والاستفادة من النماذج الرقابية المتقدمة، يمكن أن يشكّل رافعة مهمة لتحسين الأداء الرقابي وتجاوز المعوقات الراهنة. (12)

وفي النهاية فإن التحديات التي تواجه ديوان المحاسبة في مكافحة تهريب النفط ومشتقاته لا تعود فقط إلى ضعف داخلي في البنية الرقابية، بل تعكس أيضاً إشكاليات أعمق تتصل بطبيعة النظام الإداري والحوكمة العامة في الدولة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة تعيد النظر في منظومة الرقابة والمساءلة، وتُعيد الاعتبار لدور ديوان المحاسبة بوصفه شريكًا أساسيًا في حماية المال العام، وصيانة السيادة الاقتصادية، والتصدي للجرائم الاقتصادية التي تمس جوهر الاستقرار الوطني.

ثالثا ـ التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى في الحد من عمليات التهريب:

يمثل التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى أحد العناصر المحورية في بناء منظومة فعالة لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته. فتهريب الموارد الطبيعية، وبالأخص النفط، لا يُعدّ فقط مخالفة مالية أو إدارية، بل هو جريمة اقتصادية وأمنية معقّدة تتشابك فيها عوامل الفساد، وتستغل فيها الثغرات القانونية والرقابية، ومن هذا المنطلق فإن ديوان المحاسبة، رغم ما يتمتع به من استقلالية وصلاحيات رقابية، لا يمكنه بمفرده التصدي لهذه الظاهرة العابرة للمؤسسات، بل يحتاج إلى بيئة مؤسسية تكاملية تقوم على التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بين مختلف الأجهزة ذات الصلة، وخاصة الجهات الأمنية، والجمارك، وهيئات مكافحة الفساد، ووزارة النفط والجهات القضائية.[13]

وإن التنسيق المؤسسي في هذا السياق لا يعني مجرد التشارك في المعلومات أو تنفيذ بعض المهام بشكل مشترك، بل يتعدى ذلك إلى بناء منظومة عمل متكاملة تتيح لكل جهة ممارسة اختصاصها في إطار من التكامل والوضوح، وبما يؤدي إلى تضييق الخناق على شبكات التهريب، فدور ديوان المحاسبة يتمثل بالأساس في مراجعة الأداء المالي والإداري للمؤسسات، والكشف عن الاختلالات والتجاوزات، وتحديد أوجه القصور في النظم الداخلية. إلا أن هذه المهام، على أهميتها، لا تُغني عن الدور الحيوي الذي تؤديه الجهات الأمنية في الرصد والتحقيق والملاحقة، ولا عن الدور الإشرافي والتنظيمي لهيئات مكافحة الفساد والجمارك والنيابة العامة. ومن هنا فإن فعالية ديوان المحاسبة في مكافحة تهريب النفط تتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرته على بناء علاقات تعاون مؤسسي فعّالة مع هذه الجهات، وتوظيف نتائج هذا التعاون في صياغة توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

ورغم وضوح الحاجة إلى هذا النوع من التنسيق، إلا أن الواقع يكشف عن فجوات مؤسسية ومعوقات إدارية تعرقل تحقيق هذا الهدف، إذ غالباً ما تعمل المؤسسات المعنية بمكافحة التهريب بشكل منفصل، كلٌّ وفق صلاحياته ومهامه، دون وجود آلية واضحة للربط المعلوماتي أو التنسيق العملياتي بينها، ويؤدي هذا الانفصال إلى ازدواجية في بعض المهام، وتضارب في القرارات، بل وأحياناً إلى تعارض في التوجهات، خاصة عندما تكون هناك حساسيات سياسية أو إدارية في التعامل مع

بعض القضايا، وكما أن غياب منظومات إلكترونية موحدة تربط بين ديوان المحاسبة والجهات الأخرى، يحرم الجهات الرقابية من الاستفادة من البيانات الميدانية والأمنية الحساسة التي قد تكشف شبكات التهريب أو الفجوات في سلاسل التوريد.[14]

ومن ناحية أخرى فإن بعض الجهات قد تتعامل مع ديوان المحاسبة باعتباره جهازًا رقابيًا تقليديًا يقتصر عمله على مراجعة الحسابات وتقديم التقارير الدورية، دون إدراك لدوره الحيوي في اكتشاف مواطن الفساد الإداري والمالي المرتبط بعمليات التهريب، هذا الفهم القاصر ينعكس سلبًا على مستوى التعاون بين الطرفين، ويؤدي إلى إقصاء الديوان عن المشاركة الفعالة في فرق العمل أو اللجان المختصة بمكافحة التهريب، وفي المقابل قد لا يمتلك الديوان الأدوات الكافية أو الآليات الواضحة التي تمكّنه من فرض حضوره الرقابي في مثل هذه اللجان، أو من متابعة تنفيذ توصياته في القضايا ذات البعد الأمني أو القضائي، وهو ما يقلل من أثر الرقابة المالية على الظواهر الإجرامية المرتبطة بقطاع النفط.

ولا تقتصر تحديات التنسيق المؤسسي على الجوانب الإجرائية والإدارية فحسب، بل تمتد إلى الأطر القانونية التي تحكم العلاقة بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية، ففي العديد من النظم القانونية، لا توجد تشريعات واضحة تُلزم الجهات الأمنية أو الجمارك بتبادل المعلومات مع الأجهزة الرقابية العليا أو إشراكها في التحقيقات المرتبطة بجرائم التهريب، وكما أن بعض القوانين تعطي أولوية للسرية الأمنية على حساب الشفافية المؤسسية، وما يخلق بيئة لا تسمح بالتكامل المعلوماتي الضروري لنجاح الجهود الرقابية، ولذا فإن تطوير الإطار القانوني بما يضمن التكامل بين الأدوار الأمنية والرقابية والمحاسبية، يشكل خطوة أساسية في تعزيز فعالية التنسيق المؤسسي في مواجهة التهريب.[15]

ومن جانب آخر فإن بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال تشير إلى أهمية تأسيس مراكز تنسيق مشتركة أو وحدات متخصصة تضم ممثلين من ديوان المحاسبة، والأجهزة الأمنية، وهيئات مكافحة الفساد، ووزارة النفط تكون مهمتها الأساسية تبادل المعلومات، وتحليل البيانات، وتقييم مؤشرات المخاطر، وتخطيط حملات رقابية ميدانية استباقية، مثل هذه النماذج تسهم في تجاوز البيروقراطية التقليدية، وتفتح المجال أمام التعاون الاستراتيجي بعيد المدى، وهو ما يفتقر إليه العديد من الدول التي تتعامل مع عمليات التهريب بمنطق ردّ الفعل بدلاً من المبادرة.

وإضافة إلى ما سبق فإن التنسيق المؤسسي الفعّال يتطلب وجود إرادة سياسية حقيقية لتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، وتوفير الحماية القانونية والمؤسسية للجهات الرقابية عند تعاملها مع قضايا حساسة مثل تهريب النفط، ففي بعض الحالات، تؤدي الضغوط السياسية أو المصالح المرتبطة بالنخب الاقتصادية إلى تعطيل التعاون بين الجهات المختلفة، بل وإلى تهميش دور ديوان المحاسبة عندما تلامس تقاريره مصالح نافذين في الدولة، وبالتالي فإن أي حديث عن تنسيق مؤسسي فعال لا يمكن فصله عن السياق السياسي العام، ومدى التزام الدولة بمكافحة الفساد بشكل شامل لا انتقائي.

وكما أن التدريب المشترك وبناء القدرات بين ديوان المحاسبة والجهات الأخرى يُعد من الأركان الأساسية لنجاح التنسيق المؤسسي، فالفجوة في التخصصات والمعرفة قد تخلق حواجز بين هذه الجهات، ما لم يتم تداركها من خلال برامج تدريبية موحدة، وورش عمل دورية، تتيح تبادل الخبرات، وتوحيد المفاهيم، وتعزيز ثقافة العمل الجماعي ضمن إطار وطني شامل لمكافحة التهريب، وكذلك فإن تحديث النظم الإلكترونية، وربط قواعد البيانات بين مختلف المؤسسات، يُعزز من قدرة ديوان المحاسبة على تتبع العمليات المشبوهة، والكشف المبكر عن التجاوزات، والمساهمة بفعالية في ضبط عمليات التهريب، سواء في مراحل النقل أو التخزين أو التصدير.[16]

وفي الخلاصة فإن التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأمنية والرقابية الأخرى لا يُعد خيارًا تنظيميًا، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التهديد الذي يمثله تهريب النفط ومشتقاته على الاقتصاد الوطني، ويتطلب هذا التنسيق توافر بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، وإرادة سياسية جادة، واستثمارًا في البنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز الثقة بين المؤسسات، ومن دون تحقيق هذه المقومات، سيبقى ديوان المحاسبة رغم أهميته محصورًا في الدور التقليدي، غير قادر على خوض معركة حقيقية ضد التهريب بمعزل عن بقية مكونات الدولة.

رابعاً- السبل والآليات المقترحة لتعزيز كفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب بشكل أكثر فاعلية:

يُعد ديوان المحاسبة أحد الركائز الأساسية في منظومة الرقابة المالية والإدارية للدولة، ويلعب دورًا محوريًا في حماية المال العام وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، خصوصًا في القطاعات الحيوية والاستراتيجية كقطاع النفط، إلا أن التحديات التي

تواجه هذا الجهاز، سواء من حيث محدودية الصلاحيات أو ضعف التنسيق المؤسسي أو قصور الإمكانات الفنية، تؤثر سلبًا على كفاءته في أداء مهامه، لا سيما في ما يتعلق بمكافحة تهريب النفط ومشتقاته، ولتحقيق مستوى أعلى من الفاعلية الرقابية، تبرز الحاجة إلى تبني حزمة متكاملة من السبل والآليات التي تمكّن الديوان من تجاوز العقبات القائمة، وتعزز قدرته على رصد المخالفات وضبط التهريب في هذا القطاع بالغ الحساسية.

وأول ما يجب التركيز عليه هو تعزيز الإطار القانوني المنظم لعمل ديوان المحاسبة، إذ أن كثيرًا من التحديات التي تواجهه تعود إلى ضعف الصلاحيات أو غموض النصوص التي تحدد نطاق تدخله في الملفات ذات البعد الأمني أو التجاري، ومن هنا فإن مراجعة التشريعات القائمة، وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات الرقابة الحديثة على قطاع النفط، يُعد أمرًا ضروريًا، ويجب أن تُمنح للديوان صلاحيات رقابية واسعة تشمل التدقيق على كافة مراحل سلسلة القيمة النفطية، من الاستخراج إلى النقل والتخزين والتوزيع، مع حق الوصول إلى البيانات والمعلومات في الوقت الفعلي ودون عوائق، وكما أن تضمين آليات إلزامية لتنفيذ توصياته، وإشراكه في التحقيقات ذات الصلة بمخالفات وتهريب النفط، من شأنه أن يعزز من سلطته الرقابية ويزيد من تأثيره العملي على أرض الواقع.[17]

وفي السياق ذاته لا يمكن إغفال أهمية الاستثمار في تنمية القدرات البشرية داخل ديوان المحاسبة، لا سيما في الجوانب الفنية والتقنية المرتبطة بصناعة النفط والغاز، إذ أن تعقيد العمليات النفطية، وتداخلها مع الأنظمة التجارية والهندسية، ويتطلب وجود طواقم مؤهلة قادرة على فهم التفاصيل الفنية التي قد تشير إلى وجود تهريب أو سوء إدارة، ولذا فإن اعتماد برامج تدريب متقدمة، وتوفير فرص التأهيل المتخصص، وتحديث المناهج التدريبية لتشمل الجوانب الفنية لصناعة النفط، يشكل أداة فعالة لرفع كفاءة الأداء الرقابي، وكما أن تشجيع الانخراط في الشراكات مع المعاهد الدولية المتخصصة، والاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في مجال التدقيق النفطي، سيُسهم في نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.

ومن جانب آخر فإن تبني الحلول التكنولوجية المتقدمة يُعد عنصرًا جوهريًا في تعزيز فعالية ديوان المحاسبة، فمع تطور تقنيات المعلومات، أصبحت الرقابة التقليدية غير كافية لمواجهة أساليب التهريب المتطورة، بناء على ذلك، يُقترح العمل على إنشاء

منظومات رقابة رقمية متكاملة تتيح تتبع حركة النفط ومشتقاته بشكل لحظي، وتحليل البيانات الواردة من مختلف الجهات ذات العلاقة، مثل شركات الإنتاج، وشركات النقل، ومصافي التكرير، والجمارك، والمنافذ الحدودية، إن تطوير قواعد بيانات مركزية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأنماط غير الطبيعية، واعتماد أنظمة إنذار مبكر في حال وجود تفاوت في الكميات أو الأسعار، ويمكن أن يكون له تأثير كبير في كشف العمليات غير المشروعة والتصرفات المشبوهة التي قد تشير إلى تهريب.[18]

وإلى جانب ذلك فإن تحسين آليات التنسيق المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات الأخرى المعنية بمكافحة التهريب يعتبر أحد المحاور الأساسية لتفعيل دوره الرقابي، والتعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية، وهيئات مكافحة الفساد، ووزارة النفط، والجمارك، والنيابة العامة، يتيح للديوان الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة حول شبكات التهريب، ويساعده على تتبع المسارات المعقدة لهذه العمليات، وخاصة في ظل التداخل بين الأطراف المتورطة والتي قد تشمل أطرافًا داخلية وخارجية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس وحدات تنسيقية مشتركة أو لجان دائمة يتم من خلالها تبادل البيانات، وتخطيط الحملات الرقابية، وإجراء التدقيقات المتزامنة بين أكثر من جهة، بما يقلل من احتمالية التلاعب أو إخفاء الأدلة.

وكما أن تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في عمل ديوان المحاسبة نفسه يُعد من السبل المهمة لتقوية الثقة في نتائجه، وتحقيق التأثير المطلوب من تقاريره، إن نشر نتائج التدقيق بصفة دورية، والتواصل مع الرأي العام والجهات الإعلامية بشأن قضايا التهريب المكتشفة، مع احترام الضوابط القانونية المتعلقة بالسرية، يسهم في زيادة الضغوط الشعبية والرسمية باتجاه تنفيذ التوصيات وملاحقة المتورطين، ويمكن أن يلعب البرلمان أو المجالس التشريعية دورًا فاعلًا في هذا السياق من خلال مناقشة تقارير الديوان في جلسات علنية، واستدعاء المسؤولين المعنيين للرد على التجاوزات، بما يرسخ ثقافة الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات.

وفي الإطار المؤسسي الداخلي من الضروري أن يعمل ديوان المحاسبة على تطوير منظومة الرقابة الاستباقية، بدلًا من الاعتماد على الرقابة البعدية التقليدية، ويعني ذلك أن تكون لدى الديوان القدرة على التدخل المبكر في مراحل التخطيط والتنفيذ للعقود النفطية، وليس فقط مراجعة النتائج بعد وقوع المخالفات، هذه الرقابة الاستباقية تتطلب

وجود مكاتب ميدانية للديوان داخل المؤسسات النفطية الكبرى، وتمكين فرق التدقيق من مراقبة العمليات بشكل متزامن، وتحليل المعطيات المالية والتقنية فورياً، بما يسمح بالكشف المبكر عن أية محاولات للتلاعب أو التحايل.

وإلى جانب الرقابة التقليدية يمكن لديوان المحاسبة أن يلعب دورًا محوريًا في دعم الإصلاح المؤسسي داخل قطاع النفط من خلال اقتراح تعديلات على السياسات والإجراءات، وتقديم حلول تنظيمية تضمن تقليص فرص التهريب وتحسين مستويات الحوكمة، فليس الهدف من الرقابة فقط كشف الفساد، بل المساهمة في منعه من خلال تطوير النظم الإدارية والرقابية داخل المؤسسات الخاضعة للفحص، وكما يمكن للديوان أن يقدم مبادرات لتعزيز الرقابة الداخلية في شركات النفط، وتقييم فاعلية نظم الضبط الداخلي فيها، وتقديم توصيات لتطويرها، وهو ما يمثل خط الدفاع الأول ضد أي ممارسات غير مشروعة. (19)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن تعزيز كفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على قطاع النفط ومكافحة التهريب يتطلب نهجًا شاملاً ومترابطًا يشمل إصلاحات قانونية وهيكلية وتقنية وبشرية، وينطلق من فهم عميق لطبيعة التهديدات التي تواجه هذا القطاع الاستراتيجي، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التزام سياسي وإداري واضح بدعم الجهاز الرقابي، وتمكينه من ممارسة صلاحياته باستقلالية وشفافية، وتحويل نتائجه إلى إجراءات عملية تؤدي إلى تقوية الحوكمة المالية والإدارية، وحماية الموارد الوطنية من التهريب والاستنزاف.

ملخص النتائج:

1- ديوان المحاسبة الليبي يُعد الجهة الرقابية المدنية الأكثر فاعلية في كشف أوجه القصور والفساد في قطاع النفط، رغم التحديات السياسية والأمنية.
2- عمليات تهريب النفط مستمرة رغم الجهود الرقابية، ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والرقابية، وغياب سلطة تنفيذية موحدة.
3- الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة تفتقر أحيانًا إلى الأثر التنفيذي بسبب غياب أدوات الردع القانونية وازدواجية السلطة القضائية.
4- زيادة مستوى الشفافية التي يوفرها ديوان المحاسبة ساهمت في رفع وعي الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني بمخاطر الفساد في قطاع النفط.

التوصيات :

1- ضرورة تمكين الجهات القضائية من التحرك بناءً على التقارير الرقابية، عبر ربط مباشر بين ديوان المحاسبة والنيابة العامة، لضمان تحويل المخالفات إلى إجراءات قانونية ملزمة.

2- توصية بإنشاء نظام رقابي إلكتروني مركزي، يتيح لديوان المحاسبة مراقبة مراحل إنتاج وتصدير النفط بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط والجمارك، مما يصعّب عمليات التلاعب أو التهريب.

3- تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة مالياً وإدارياً ، بتعديل التشريعات بما يضمن الاستقلال الكامل للديوان عن السلطة التنفيذية، لتفادي الضغط السياسي أو التأثير على التقارير الرقابية.

4- فرض إلزام قانوني بتطبيق توصيات ديوان المحاسبة، وإصدار تشريع يُلزم الجهات العامة بتنفيذ ملاحظات وتوصيات الديوان خلال فترة زمنية محددة، تحت طائلة المساءلة القانونية.

5- تشكيل لجنة وطنية عليا مشتركة لمكافحة تهريب النفط، وتتكون من ديوان المحاسبة، الجمارك، المؤسسة الوطنية للنفط، وجهاز المباحث الجنائية، لتبادل المعلومات واتخاذ قرارات فورية في حالات الاشتباه.

6- إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات النفطية، وإستخدام أنظمة تحليل ذكية ترصد الفجوات والتضارب في كميات الإنتاج والتصدير، ما يسهم في اكتشاف التهريب بشكل فوري وغير تقليدي.

7- تفعيل مبدأ الإفصاح المالي الكامل من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، بحيث تلتزم المؤسسة بنشر تقارير مالية دورية مفصلة، يُراجعها الديوان، لضمان الشفافية في الإيرادات والمصروفات النفطية.

8- تكثيف برامج التدريب المتقدم لموظفي ديوان المحاسبة، ويوصى بإنشاء مركز تدريب متخصص في الرقابة على الموارد الطبيعية، لتأهيل الكوادر للتعامل مع قضايا التهريب والفساد المالي المعقدة.

9- إشراك منظمات المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية، وفتح قنوات تواصل مع الإعلام والمجتمع المدني، وتوفير نسخ من التقارير السنوية لتوسيع دائرة الرقابة وتعزيز الضغط الشعبي ضد الفساد.

10- إصدار تقرير سنوي مشترك بين ديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط، بحيث يكون التقرير موحد وشفاف عن أداء قطاع النفط، مع تضمين مؤشرات أداء سنوية، لتعزيز الثقة المحلية والدولية في الإدارة المالية للقطاع

الهوامـــــــــــش : -

1. حمد عبد الله القصير، الرقابة المالية في الدول العربية،ط1، دار الفكر العربي، 2018، ص112.
2. أحمد أبو فرحة، الرقابة المالية والمساءلة في المؤسسات العامة، ط1، دار اليازوري العلمية، 2015، ص45.
3. جلال الناصري، اقتصاديات النفط والغاز الطبيعي، مكتبة الرشد، 2020، ص21.
4. مازن الشمري، التهريب وآثاره الاقتصادية والقانونية،ط1، دار المسيرة للنشر، 2017، ص89.
5. عبد الله سلمان، الرقابة الحكومية وتقييم الأداء،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2019، ص133.
6. سامي العبد الله، المالية العامة والسياسة المالية،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016، ص74.
7. ناصر الكعبي، التحليل المالي وأدواته، مكتبة لبنان ناشرون، 2017، ص98.
8. خالد الرفاعي، الإدارة المالية في القطاع الحكومي،ط1، دار اليازوري العلمية، 2018، ص110.
9. رامي الحسن، النظام المالي في الإسلام،ط1، دار الفكر، 2015، ص65.
10. عادل السالم، الحوكمة والشفافية في المؤسسات العامة،ط1، دار المسيرة، 2019، ص142.
11. فهد الجبوري، مبادئ الرقابة الإدارية، ط2، مكتبة الرشد، 2020، ص93.
12. يوسف القحطاني، التمويل العام وإدارة النفقات الحكومية، ط1،دار الثقافة، 2016، ص88.
13. سعاد حسن، الفساد المالي والإداري وأثره على التنمية،ط2، دار الصفاء، 2017، ص120.
14. مروان العبيدي، الرقابة الداخلية والتدقيق،ط1، دار اليازوري العلمية، 2018، ص99.
15. حسين الدليمي، إدارة الأموال العامة في الدول النامية، ط2،دار الفكر، 2020، ص150.
16. طارق الجندي، الإصلاح المالي في القطاع العام، مكتبة الأنجلو المصرية، 2019، ص77.
17. أحمد عبد الكريم، الرقابة التشريعية ودورها في إدارة المال العام،ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016، ص105.
18. سامي العبد الله، المالية العامة والسياسة المالية،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016، ص74.
19. خالد الرفاعي، الإدارة المالية في القطاع الحكومي،ط2، دار اليازوري العلمية، 2018، ص110.